

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٧/٤٦٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، محمد إبراهيم ، ناجي الزعبي ، د. محمد الطراونة .

المميزون :

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٧ تقدم المميزون بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف عمان رقم (٢٠١٦/٣٥٠٢٩) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٩
المتضمن رد الاستئناف شكلاً .

طالبين قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية:

١. أخطأت المحكمة بوزنها للبيئة المقدمة من النيابة العامة حيث لم يتم وزن
البيئة وزناً دقيقاً وركنت بإدانتها للمميزين على أقوال شهود النيابة العامة التي

لا ترقى أن تكون دليلاً من الناحية القانونية رغم إنكار المميزين لما هو منسوب لهم .

٢. إن قرار المحكمة في غير محله ومخالف للأصول والقانون وغير معقل .

٣. لم تأخذ المحكمة بالقاعدة القانونية الثابتة بأن الأحكام الجزائية تبنى على الدليل القاطع واليقين وليس الشك والتخمين .

٤. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها فهي لا تتفق والبيانات المقدمة في الدعوى لا سيما وأن النيابة العامة لم تقدم ما يوجب إدانة المميزين كل من الثاني والثالث والرابع والذين لم يكونوا موجودين أصلاً وقدموا بعد اتصال المستأنف الأول بهم .

٥. لدى المميزين بيئة دفاعية تؤثر وتغير الحكم الصادر فيما لو قدمت تتمثل بشهود كان الاستماع لهم ضرورياً ولأسباب خارجة عن إرادة المميزين لم يحضروا للمحكمة ولم تقم المحكمة بانتظارهم الوقت الكافي مما حرّمهم من دليل قاطع للبراءة .

بتاريخ ٢٠١٧/٢/٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداورة نجد إن النيابة العامة كانت قد أحالت المتهمين :

-٥

-٦

-٧

-٨

ليحاكموا لدى محكمة جنایات عمان بتهمتي :

١. جنایة الشروع التام بالسرقة خلافاً لأحكام المواد (٤٠٤ و ٧٦ و ٧٠) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعاً .
٢. جنحة التهديد وفقاً لأحكام المادة (٣٥٤) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩ أصدرت محكمة جنایات جنوب عمان قرارها رقم (٢٠١٣/١٥١) المتضمن :

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجنایة الشروع التام بالسرقة خلافاً لأحكام المواد (٤٠٤ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات وعملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجرم التهديد خلافاً لأحكام المادة (٣٥٤) من قانون العقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم ووضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة

لمدة سنة ونصف والرسوم محسوبة للمتهم مدة التوقيف وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المتهمون بهذا الحكم فطعنوا فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم (٢٠١٥/٣٦٠٩٤) المتضمن فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق لتمكين المتهمين من تقديم بيناتهم ودفعهم ومن ثم إجراء مقتضى القانوني .

أعيدت الدعوى لدى محكمة جنابات جنوب عمان وبعد أن اتبعت قرار الفسخ واستكمال إجراءات التقاضي توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

بالتدقيق في أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة فيها وجدت المحكمة بأن وقائعها الثابتة والتي استخلصتها وقنعت بها تتمثل إنه بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٥ أقدم المتهمون بالاتفاق فيما بينهم على الدخول إلى المزرعة العائدة للمشتكية الكائنة في منطقة القسطل غرب شركة النقل السوري بحوالي ٢ كيلو متر من خلال الشيك المفتوح ومن ثم التوجه إلى غرفة البئر المغلقة بواسطة مفتاح وتمكنوا من الدخول من خلال تسلق النوافذ الموجودة في غرفة البئر والتي ترتفع عن الأرض مسافة تزيد على ١٢٠ سم عن الأرض وقاموا بقص كيبل بطول ١٠ أمتار ويعود للمضخة الموجودة على البئر وسحبه خارج الغرفة إلا أنهم لم يتمكنوا من إتمام فعل السرقة لضبطهم بالجرم المشهود من قبل الشاهد الذي قام بإلقاء القبض على المتهم ولاذ باقي المتهمين بالفرار واثناء ذلك حضر الشاهد والمشتكية ثم عاد باقي المتهمين إلى مكان وجود المتهم وأقدم المتهم على تهديد المشتكية بالعقوبة التالية (إنني ما بتعرفيني أنا) ثم حضر أفراد البحث الجنائي وألقي القبض على المتهمين وعليه قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣١ أصدرت محكمة جنابات جنوب عمان قرارها رقم (٢٠١٥/١٠٠٥) المتضمن :

١- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين

بجناية الشروع التام بالسرقة خلافاً

لأحكام المواد (٤٠٤ و ٧٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .

٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجرم التهديد خلافاً لأحكام المادة (٣٥٤) من قانون العقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ذاتها بالحبس أسبوع واحد والرسوم .

وعطفاً على قرار التجريم قررت المحكمة :

١- عملاً بأحكام المادتين (٤٠٤ و ٧٠) من قانون العقوبات وضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف

والرسوم محسوبة للمتهم مدة التوقيف .

٢- عملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم تصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحقه هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المتهمون بهذا الحكم فطعنوا فيه استئنافاً للمرة الثانية .

بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٩ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم

(٢٠١٦/٣٥٠٢٩) المتضمن رد الاستئناف شكلاً .

لم يرض المتهمون / المميزون

بهذا الحكم فطعنوا فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز :

فإنه إذا استأنف المحكوم عليه الحكم الصادر ضده غيابياً أو بمثابة الوجاهي وقررت محكمة الاستئناف فسخه وإعادة القضية للنظر فيها وتخلف عن حضور المحاكمة فلا يقبل استئنافه للحكم الذي يصدر بعد ذلك ما لم يثبت أن غيابه كان

لمعذرة مشروعة تقبلها المحكمة على مقتضى المادة (٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وحيث إن المحكوم عليهم تقدموا باستئنافهم للمرة الثانية بعد الفسخ ولم يقدموا معذرة مشروعة تبرر غيابهم عن المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى فإن الحكم المميز إذ انتهى إلى رد الاستئناف شكلاً فقد جاء تطبيقاً لأحكام المادة (٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية سالف الإشارة إليه .

لذلك نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٧/٣/٢٠١٧ م

الرئيس

٣٠٩

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

محقق / أش